المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

المديرية الجهوية فاس-مكناس

التقرير السنوي حول أنشطة المديرية الجهوية فاس - مكناس

سنة 2020

مدخل

لقد تبنى المغرب تقسيما ترابيا جديدا قلص من عدد جهات المملكة، لتنتقل من 16 إلى 12 جهة، وذلك وفق المرسوم رقم 2.15.40 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2015 والذي بموجبه تم تحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها. وقد نشر المرسوم في الجريدة الرسمية عدد 6340 بتاريخ 5 مارس 2015.

وسيرا على نفس المنوال، وبموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3.186.16 الصادر بتاريخ 24 شوال 1437هـ (29 يوليوز 2016) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6491 في 15 غشت 2016؛ قامت المندوبية السامية للتخطيط بتحديث وتكييف هياكلها على الصعيد الجهوي والمحلي لمسايرة ومصاحبة التقطيع الجهوي الأخير ومواكبة مسلسل الجهوية المتقدمة؛ وذلك بإحداث 12 مديرية جهوية، إضافة الى 5 مديريات إقليمية و6 مصالح إقليمية تابعة لها. كما تم إعادة النظر في تنظيمها الداخلي مع إضافة وصياغة اختصاصات ومهام جديدة للمصالح المكونة لها.

وطبقا لمقتضيات القرار السابق الذي دخل عمليا حيز التنفيذ ابتداء من 15 غشت 2016، أصبح النفوذ الترابي للمديرية الجهوية لفاس-مكناس يشمل عمالتين (فاس ومكناس) وسبعة أقاليم (صفرو، وتازة، وتاونات، وبولمان، والحاجب، وإفران، ومولاي يعقوب)؛ أما تنظيميا فتتوفر المديرية على 3 وحدات إدارية: المديرية الجهوية ومقرها الرئيسي بفاس، والمديرية الإقليمية بمكناس والمصلحة الإقليمية بتازة.

وللإشارة فإن هذا التقرير، يهتم بالأنشطة والأشغال التي زاولتها المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط لفاس – مكناس بمختلف مكوناتها الإدارية خلال سنة 2020، طبقا للتقسيم الجهوي الأخير ولمقتضيات القرار سالف الذكر.

تقديم

تقوم المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط لفاس – مكناس في إطار ممارسة اختصاصاتها، طبقا لمقتضيات قرار رئيس الحكومة رقم 3.186.16 بتاريخ 29 يوليوز 2016، بمجموعة من المهام والأنشطة تندرج ضمن الميادين التالية:

1. ميدان التخطيط والدراسات الجهوية؛
2. ميدان الإحصاء وتجميع المعطيات؛
3. ميدان الإعلام والتوثيق؛
4. ميدان تسيير الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

وتنقسم برامج عمل المديرية الجهوية إلى قسمين:

✓ **القسم الأول،** ويضم العمليات المبرمجة سنويا من قبل المصالح المركزية، والتي تسهر المديرية الجهوية على إنجازها على صعيد تراب جهة فاس-مكناس، ونخص بالذكر البحوث الميدانية الدائمة كالبحث الوطني حول التشغيل والبحوث الوطنية حول الأثمنة (التقسيط، الجملة، الإنتاج...) بالإضافة إلى البحوث الدورية والدراسات الإحصائية الوطنية.

✓ **القسم الثاني**، ويهم الأشغال ذات الطابع الجهوي والمحلي، كإعداد دراسات اقتصادية واجتماعية، وإصدار النشرات الإحصائية السنوية والمونوغرافيات الجهوية والإقليمية، والإسهام في مسلسل التشاور وتوفير الدعم التقني والمعلوماتي محليا وجهويا.

وفي نفس الإطار فقد واصلت المديرية الجهوية خلال سنة 2020 بشراكة مع ولاية جهة فاس-مكناس ومجلس الجهة، تفعيل البعد الجهوي لبرنامج التعاون الذي يجمع بين المندوبية السامية للتخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2017-2021، والرامي إلى دعم تنزيل الجهوية المتقدمة عن طريق المساهمة في دعم قدرات الفاعلين المحليين في ميادين تدبير واستعمال المعلومات الإحصائية وتسهيل الولوج إليها. وقد قطع مشروع القاعدة الجهوية للمعطيات الإحصائية أشواطا مهمة في أفق إرسائها ووضعها مستقبلا رهن إشارة مختلف المؤسسات والهيئات والمصالح الجهوية والمحلية لتكون في خدمة التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة.

كما تنفتح المديرية الجهوية على محيطها الخارجي، من خلال مشاركتها وإغنائها لبرامج ومبادرات التنمية المحلية، عبر وضع كفاءاتها رهن إشارة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بالجهة، من سلطات محلية ومصالح تقنية خارجية وهيئات منتخبة ومكونات المجتمع المدني. ونذكر في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إعداد مخططات التنمية المحلية، والمشاركة في دراسة تصاميم التهيئة وإعداد التراب على المستوى الجماعي والإقليمي والجهوي.

ومن جهة أخرى، وعلاوة على وضعها رهن إشارة كل فئات الباحثين وذوي القرار رصيدها الوثائقي، وكل المعلومات الإحصائية المتوفرة لديها، مساهمة منها في مسلسل التنمية المحلية والجهوية، وفي تحفيز البحث من أجل التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ اختارت المديرية الجهوية منذ سنة 2015، أن تنفتح أكثر على محيطها وعلى العموم من خلال إنشاء موقعين إلكترونيين على الشبكة العنكبوتية، أحدهما تابع للمديرية الجهوية بفاس (www.hcp.ma/region-fes) والآخر للمديرية الإقليمية بمكناس (www.hcp.ma/region-meknes)، يوفران للمتصفحين بشكل سريع وسلس مجموعة مهمة من المعطيات والمؤشرات الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية على الصعيد الجهوي والإقليمي والمحلي، كما يمكنان من الاطلاع وتحميل وطبع مختلف الوثائق والتقارير والنشرات الصادرة عن المديريتين الجهوية والإقليمية.

ولابد من الإشارة في هذه المقدمة، إلى أن سنة 2020 كانت سنة استثنائية بامتياز، حيث أثرت جائحة كورونا وماتبعها من إغلاق تام وحجر صحي وإجراءات طوارئ واحترازات، بشكل كبير في برامج وطرق ومناهج عمل المندوبية السامية للتخطيط ومصالحها اللاممركزة.

1. ميدان التخطيط والدراسات الجهوية

تميز مجال التخطيط والدراسات بالمديرية الجهوية لفاس مكناس خلال سنة 2020، بعدة أنشطة همت إنجاز التقارير والدراسات والمساهمة في أنشطة التنمية وأشغال الاستشارة والدعم التقني على المستوى الجهوي والمحلي، بالإضافة إلى أنشطة خاصة بإنجاز قاعدة المعطيات الإحصائية الجهوية، وذلك في إطار برنامج الشراكة الذي يربط كلا من المندوبية السامية للتخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان وولاية جهة فاس-مكناس ومجلس الجهة. ويمكن إيجاز هذه الأنشطة حسب المحاور التالية:

- المونوغرافيات الجهوية الإقليمية؛
- النشرات الإحصائية الجهوية والإقليمية؛
- التنمية المحلية وأشغال الاستشارة والدعم التقني؛
- مشروع إعداد قاعدة معطيات جهوية.

1.1. المونوغرافيات الجهوية والإقليمية

قامت المديرية الجهوية خلال سنة 2020، بمواصلة نشر وتوزيع المونوغرافيات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بأقاليم صفرو وتازة وتاونات والحاجب، كما انتهت من صياغة مونوغرافية إقليم إفران، وتتطرق هذه الوثائق لمختلف الجوانب والخصائص الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية لسكان وأسر هذه الأقاليم، مع إبراز تطورها والتغيرات التي لحقتها بين الإحصاءين الأخيرين؛ وتستعرض كذلك معطيات مختلف القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وتشغيل وغيرها، بالإضافة إلى تطور القطاعات المنتجة من فلاحة وصناعة وسياحة وصناعة تقليدية، وكذا الإشارة إلى حالة التجهيزات الأساسية من طرق ونقل وغيرها.

كما تميزت سنة 2020 بانتهاء المديرية الجهوية من إعداد نسخة جديدة من المونوغرافية الجهوية ومواصلة إنجاز مونوغرافيات بعض أقاليم الجهة الأخرى (عمالة فاس).

2.1. النشرات الإحصائية الجهوية والإقليمية

قامت المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط لفاس-مكناس، خلال سنة 2020، بإعداد ونشر العدد الخامس من النشرة الإحصائية الخاصة بجهة فاس-مكناس، والذي يشتمل على معطيات تعود في غالبيتها لسنتي 2017 و2018، مراعية في ذلك تناسق ومطابقة المعلومات الواردة فيها مع مثيلاتها بالنشرة الإحصائية الوطنية الصادرة عن مديرية الإحصاء في نفس السنة.

وتضم هذه النشرة الإحصائية الجهوية معطيات إحصائية مبوبة حسب الفصول التالية:

- الفصل الأول :أهم المؤشرات الإحصائية؛
- الفصل الثاني: السكان؛
- الفصل الثالث: الصحة؛

- الفصل الرابع: التعليم والتكوين؛
- الفصل الخامس: العدل وحماية الطفولة؛
- الفصل السادس: التشغيل
- الفصل السابع: الرياضة، الثقافة والترفيه؛
- الفصل الثامن: التعاون الوطني؛
- الفصل التاسع: الفلاحة والغابات؛
- الفصل العاشر: الصناعة؛
- الفصل الحادي عشر: الصناعة التقليدية؛
- الفصل الثاني عشر: السياحة؛
- الفصل الثالث عشر: الطاقة والمياه؛
- الفصل الرابع عشر: النقل؛
- الفصل الخامس عشر: البناء والعقار؛
- الفصل السادس عشر: البيئة والمناخ؛
- الفصل السابع عشر: الأسعار؛
- الفصل الثامن عشر: النقد والمالية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المديرية الإقليمية بمكناس قد انتهت من إعداد وطبع النشرة الإحصائية الخاصة بعمالة مكناس برسم سنة 2018 وشرعت في إعداد النشرة الخاصة بسنة 2019 لنفس العمالة.

تجب الإشارة إلى أن جميع الوثائق التي تم التطرق إليها، هي متوفرة على الموقعين الإلكترونيين للمديرية (www.hcp.ma/region-fes)، أو (www.hcp.ma/region-meknes) حيث يمكن الاطلاع عليها أو تحميلها.

3.1. الأطلس السوسيو-ديموغرافي

واصلت خليتي نظام المعلومات الجغرافية بكل من المديرية الجهوية بفاس والمديرية الإقليمية بمكناس في إعداد الأطلس السوسيو-ديموغرافي للجهة ولعمالة مكناس. وسوف تقدم هذه الوثائق، معطيات على مستوى الوحدات الإدارية للجهة ولعمالة مكناس على شكل خرائط موضوعاتية متعلقة بحالة السكان وظروف سكن الأسر، اعتمادا في ذلك على قاعدة المعطيات الجغرافية التي أعدت خلال الأعمال الخرائطية قبيل إنجاز عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 وكذا نتائج الإحصاء التي نشرت من طرف المندوبية السامية للتخطيط حسب المستويات الجغرافية المرمزة والواضحة الحدود.

4.1. التنمية المحلية وأشغال الاستشارة والدعم التقني

في إطار انفتاحها على محيطها الخارجي، وإسهاما منها في إغناء ودعم برامج ومبادرات التنمية المحلية وتقييم مشاريع وتصاميم التهيئة المحلية وإعداد التراب، استمرت المديرية الجهوية خلال سنة 2020، عبر جميع وحداتها الإدارية المتواجدة بكل من فاس ومكناس وتازة؛ في تقييم وإبداء الرأي بخصوص مجموعة من الدراسات والبرامج والمشاريع، وفي حضور وتنشيط أشغال المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية الجهوية، التي هي عضو فيها، كالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، والمركز الاستشفائي الجامعي، ووكالة الحوض المائي لسبو وغيرها. كما شاركت المديرية الجهوية في أشغال بعض اللجان القطاعية، واللجان المحلية والإقليمية والجهوية لتتبع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى أشغال دراسة تصاميم التهيئة على المستوى الجماعي والإقليمي والجهوي، دون إغفال تأطير الطلبة المتدربين الوافدين على المديرية الجهوية، وغيرها من الأنشطة والاجتماعات واللقاءات.

5.1. مشروع إعداد قاعدة معطيات إحصائية جهوية

واصلت المديرية الجهوية خلال سنة 2020 بشراكة مع ولاية جهة فاس-مكناس ومجلس الجهة، تفعيل البعد الجهوي لبرنامج التعاون الذي يجمع بين المندوبية السامية للتخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2017-2021، والرامي إلى دعم تنزيل الجهوية المتقدمة عن طريق المساهمة في دعم قدرات الفاعلين المحليين في ميادين تدبير واستعمال المعلومات الإحصائية وتسهيل الولوج إليها. وقد قطع مشروع القاعدة الجهوية للمعطيات الإحصائية أشواطا مهمة في أفق إرسائها ووضعها مستقبلا رهن إشارة مختلف المؤسسات والهيئات والمصالح الجهوية والمحلية لتكون في خدمة التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة.

وللتذكير فإن مشروع قاعدة المعطيات لجهة فاس مكناس قد قطع مجموعة من الأشواط من حيث الإنجاز، يمكن إيجازها كالتالي:

- تقديم عرض النسخة الأولى من قاعدة المعطيات بمقر المديرية الجهوية من طرف الشركة المكلفة بإنجاز هذه القاعدة (Alternative IT)، وذلك بتاريخ 18 أكتوبر 2019، حيث تم التطرق للجوانب المتعلقة بالتصميم وعناصر المعطيات المطلوب تخزينها؛
- قيام المديرية الجهوية بمد الشركة المعنية بلائحة المواضيع والمواضيع الفرعية وكذا المؤشرات والبيانات الوصفية المتعلقة بها، بالإضافة إلى خرائط رقمية تبرز حدود الوحدات الإدارية المنتمية لجهة فاس مكناس (بواسطة تحميل شيب فايل)؛
- قيام المديرية الجهوية بملء نماذج الجداول (Templates) المعتمدة بالقاعدة، والتي توصلت بها من طرف شركة (Alternative IT) ؛

وللإشارة، فإن المراحل الموالية الخاصة بإنجاز القاعدة المذكورة تتمثل في عملية دمج كافة المعطيات والتحقق من التشغيل السليم لتطبيقات القاعدة، وبعد الموافقة على النسخة النهائية، سيتم خلال سنة 2021 برمجة لقاء موسع يشمل كافة الشركاء والمعنيين بهذا المشروع لأجل تقديم عرض القاعدة وحثهم على تطعيمها بالمعطيات والمساهمة الفعالة في إنجاحها.

2. ميدان الإحصاء وتجميع المعطيات

1.2. البحث الوطني حول التشغيل

خلال سنة 2020، واصلت المديرية الجهوية للتخطيط، إنجاز البحث الوطني حول التشغيل الذي شمل مجموع تراب جهة فاس-مكناس. ويهم هذا البحث مختلف الشرائح الاجتماعية بالوسطين الحضري والقروي، كما يندرج ضمن النظام الوطني للبحوث لدى الأسر، الذي يرمي إلى الحصول على سيل من المعلومات الاجتماعية والديموغرافية اللازمة لوضع مجموعة من المؤشرات قصد متابعة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده البلاد، ويهدف إلى:

- الحصول على المعلومات الديموغرافية والاقتصادية الأساسية للساكنة؛
- الحصول على معلومات حول الحجم والخاصيات الديموغرافية والثقافية للسكان النشيطين بجميع مكوناتهم (الشغل، البطالة والشغل الناقص)؛
- تحديد حجم ومميزات السكان النشيطين العاطلين؛
- دراسة راتب المستأجرين؛
- تحديد الخاصيات المهنية المتعلقة بالنشاط الرئيسي للسكان النشيطين؛
- تحديد حجم وخاصيات الشغل الناقص؛
- متابعة بعض المؤشرات الاجتماعية، بتجميع معلومات تخص ظروف السكن واستفادة السكان من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالماء والكهرباء والواد الحار، إلخ.

وللإشارة، فإن هذا البحث عرف منذ سنة 2017 تغييرات هامة شملت ما يلي:

- توسيع عينة البحث التي حددت في 90.000 أسرة على المستوى الوطني، و11.180 أسرة بجهة فاس-مكناس، وذلك لضمان تغطية وتمثيلية جغرافية كافية تسمح بتوفير معلومات حول سوق الشغل على صعيد مختلف عمالات وأقاليم الجهات الاثني عشر؛

- إدماج مواضيع جديدة قصد توسيع التغطية الموضوعاتية للبحث، حيث تم إدراج مواضيع كالتي تهم أحواض الشغل (مكان العمل، وسيلة النقل المستعملة للتنقل لمقر العمل، مدة الوصول لمقر العمل)، ودوافع الهجرة إلى المغرب بالنسبة للأجانب المقيمين بالأسرالمبحوثة ثم مدى استفادة أفراد الأسر من أنظمة التقاعد وخدمات التغطية الاجتماعية وكذا تحديد مدة الأنشطة غير الاقتصادية لفائدة الأسر؛ مع

إدراج أسئلة جديدة ابتداء من سنة 2019 قصد التفريق بين الأنشطة والأشغال المنتمية لقطاع الصناعة التقليدية وقطاع الصناعات التحويلية الحديثة، كل على حدة؛ مع الاهتمام أيضا بموضوع الولوج لخدمات الأبناك وتمويل قروض الأسر.

- تحيين المدونات الخاصة بترميز الأنشطة والمهن والديبلومات؛
- تحيين التطبيقات المتعلقة بتجميع المعطيات الميدانية.

ولتحصيل وترميز المعطيات المجمعة أثناء الاستجواب، وإنجاز برامج تنقية الجذاذات، تقوم الفرق بتجميع المعطيات بالميدان باستعمال الحواسيب النقالة.

وتتوزع عينة البحث من الأسر حسب عمالتي وأقاليم الجهة على الشكل التالي :

الإقليم أو العمالة	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
فاس	3200	40	3240
مولاي يعقوب	60	340	400
صفرو	460	340	800
بولمان	180	280	460
تازة	600	720	1320
تاونات	240	1320	1560
مكناس	2000	320	2320
إفران	260	180	440
الحاجب	340	300	640
المجموع	7340	3840	11180

ويقوم بإنجاز هذا البحث على صعيد جهة فاس-مكناس، 5 فرق تقنية مكونة من 5 مراقبين و13 باحثا و5 سائقين، ويسهر على تأطيرهم مشرفين اثنين.

خلال الفصلين الثاني والثالث وجزء من الفصل الرابع من سنة 2020 تم إجراء البحث بواسطة الهاتف نظرا للظروف والإكراهات التي فرضتها جائحة كورونا. وتتوزع الأسر المبحوثة حسب وسط الإقامة كالتالي:

عدد الأسر المبحوثة حسب العمالة والإقليم ووسط الإقامة – سنة 2020-

العمالة أو الإقليم	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
مكناس	1948	319	**2267**
فاس	2816	40	**2856**
صفرو	427	335	**762**
بولمان	171	273	**444**
تاونات	240	1320	**1560**
تازة	597	720	**1317**
الحاجب	337	300	**637**
مولاي يعقوب	60	297	**357**
إفران	238	180	**418**
المجموع	**6834**	**3784**	**10618**

2.2. البحوث الوطنية حول الأثمنة

1.2.2. أثمنة التقسيط (الرقم الاستدلالي لأثمنة الاستهلاك)

يعتبر البحث الوطني حول الأثمان عند الاستهلاك من البحوث الدائمة التي تقوم المديرية الجهوية بإنجازها شهريا بكل من مدينتي فاس ومكناس. ويعتبر مؤشر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ذو أهمية بالغة نظرا لاستعمالاته المتعددة، التي يمكن تلخيصها في النقط التالية:

- مراقبة تطور الأثمان على الصعيد الوطني وعلى مستوى المدن الكبرى؛
- استعماله عند الاقتضاء كمرجع لإعادة النظر في مستويات الرواتب والأجور؛
- قياس نسبة التضخم.

خلال سنة 2020 وإلى غاية شهر ماي، واصلت المديرية الجهوية إنجاز البحث المذكور معتمدة في ذلك على نفس السلة للمواد والخدمات التي تم تحديدها منذ سنة 2006 (478 مادة 1067 نوعية)، والتي على أساسها يتم حساب الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك (سنة الأساس 2006). وابتداء من 01 يونيو 2020 ومباشرة بعد إصدار الرقم الاستدلالي الجديد (أساس 100: 2017) الذي ينسخ الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (أساس 100: 2006)، تم وفقا لتعليمات مديرية الإحصاء وبشكل رسمي إيقاف جميع الأشغال المتعلقة بالبحث حول الأثمنة عند الاستهلاك (أساس 100: 2006).

وتتم عملية تجميع الأثمان الخاصة بالرقم الاستدلالي (سنة الأساس: 2006) لدى 385 نقطة بيع بمدينة فاس و484 نقطة بيع بمدينة مكناس موزعة في كل منهما إلى خمس مناطق من ضمنها المركز التجاري مرجان الذي يعد في نفس الوقت نقطة بيع.

وللإشارة، فإن معاينة المواد والخدمات تتم إما أسبوعيا، ويتعلق الأمر بالمواد الغذائية، وإما شهريا كالكراء، وإما مرة كل شهرين بالنسبة لباقي المجموعات، كاللباس والنقل والعلاجات الطبية والترفيه والثقافة.

بالنسبة للبنزين والغازوال، وفي إطار دخول مشروع إصلاح صندوق المقاصة حيز التنفيذ، شرعت المديرية الجهوية منذ شهر دجنبر 2015 في معاينة أثمان هذه المواد بشكل أسبوعي على مستوى كل منطقة لرصد التغيرات السريعة التي تطرأ على أثمان هاتين المادتين.

تندرج تكاليف كراء المساكن المعدة للسكن ضمن قسم "السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى".

وفيما يخص إصلاح الرقم الاستدلالي للكراء، ونظرا لصعوبة التعرف على عناوين المساكن، لم تكن سنة 2017 كافية لتحديد العينة النهائية للمساكن المكراة، بل كان من الضروري مواصلة البحث خلال سنة 2018. وهكذا تم التعرف وتحديد المساكن المنتمية للعينة الخاصة بمدينتي فاس ومكناس المتكونتين على التوالي من 392 و319 مسكنا. وقد تم اختيارها من قاعدة معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014. وخصصت لهذا البحث استمارة خاصة تم من خلالها تحديد المسكن والخصائص المرتبطة به، كعدد الغرف والمساحة وتوفره على بعض التجهيزات الأساسية والقيمة الكرائية، وإذا ما كان لا يزال مسكنا معدا للكراء.

ونظرا للظروف الصحية التي فرضتها جائحة كورونا، تم ابتداء من شهر أبريل 2020 إيقاف هذا البحث مؤقتا وفقا للتعليمات الواردة عن مديرية الإحصاء في هذا الصدد.

وتتوزع عينتي الكراء على أربعة أجزاء، يخضع كل جزء منها للبحث 3 مرات في السنة بشكل تناوبي، حسب الجدولة التالية:

الجزء الأول يخضع للبحث خلال أشهر يناير وماي وشتنبر؛

الجزء الثاني يخضع للبحث خلال أشهر فبراير ويونيو وأكتوبر؛

الجزء الثالث يخضع للبحث خلال أشهر مارس ويوليوز ونونبر؛

الجزء الرابع يخضع للبحث خلال أشهر أبريل وغشت ودجنبر.

وتقوم المديرية الجهوية بإعداد وإصدار نشرات سنوية حول تطور الأرقام الاستدلالية لأثمان الاستهلاك، يتم من خلالها رصد التغيرات التي تطرأ على أسعار المواد الاستهلاكية بمدينتي فاس ومكناس، ومقارنتها مع المدن الأخرى، وكذلك مع الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك على المستوى الوطني، مع إدراجها ونشرها عبر المواقع الالكترونية للمديرية الجهوية.

عملية مراجعة الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (أساس 100: 2006)

لأن الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك أساس 100: 2006 أصبح متقادما ومتجاوزا، فإن هذا دفع المصلحة المركزية المختصة إلى إطلاق عملية مراجعته باتخاذ سنة 2017 كسنة أساس للرقم الاستدلالي الجديد.

ولذلك، باشرت مديرية الإحصاء عبر المديريات الجهوية عملية إصلاح الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك ابتداء من فاتح يناير 2017، ويهدف هذا الإصلاح أساسا إلى:

- تجديد سنة الأساس التي أصبحت 2017 عوض 2006؛
- توسيع التغطية الجغرافية بإضافة مدينة الراشدية ليصبح عدد المدن المعنية بالرقم الاستدلالي عند الاستهلاك 18 مدينة عوض 17 مدينة؛
- استغلال معطيات جديدة تتعلق بالبنيات الاستهلاكية للأسر المغربية من خلال نتائج البحث الوطني حول استهلاك الأسر 2013-2014؛
- إدراج أصناف جديدة من المواد والخدمات، لتشمل 546 مادة و1391 نوعية بدلا من 478 مادة و1067 نوعية،
- تتبع عينة جديدة من المساكن المعدة للكراء تم سحبها على أساس معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

وقد قامت المديرية الجهوية خلال سنة 2020 وإلى غاية شهر ماي، بإنجاز البحثين معا بشكل متوازي بكل من مدينتي فاس ومكناس. الأول يتعلق بالرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك أساس 100: 2006 والثاني يهم عملية إصلاح الرقم الاستدلالي للأثمان أساس 100: 2017.

ونشير إلى أن نفس المنهجية السابقة تم اعتمادها في عملية الإصلاح وذلك بالإبقاء على نفس المناطق السابقة (5 مناطق بكل من مدينتي فاس ومكناس). وقد تم تهييئ جذاذة جديدة لنقط البيع وكذلك جذاذة خاصة بوصف دقيق وشامل لكل نوعيات المواد والخدمات المكونة للعينة الجديدة، مع إرسال الاستمارات الخاصة بالبحث معبئة شهريا إلى مديرية الإحصاء. وقد أصبح عدد نقط البيع بفاس 363 نقطة و518 نقطة بمكناس.

إلا أن الجديد بالنسبة للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك أساس 100: 2017، هو اعتماد منذ بداية سنة 2019، تطبيقا معلوماتيا يمكن من تحصيل المعطيات عبر اللوحات الإلكترونية على غرار باقي البحوث الدائمة الأخرى كالبحث الوطني حول التشغيل والبحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر، حيث ترسل الجذاذات إلكترونيا من طرف المشرف إلى المصالح المختصة أواخر كل شهر، وذلك بعد مراقبتها وتنقيتها من الأخطاء.

2.2.2. أثمنة الجملة

خلال سنة 2020، واصلت المديرية الجهوية بإنجاز البحث حول أثمنة الجملة الذي يخص مدينة فاس فقط، اعتمادا على نفس العينة دون تغيير يذكر. ويهدف هذا البحث إلى حساب الرقم الاستدلالي لأثمان الجملة بالوسط الحضري، اعتمادا على عينة تتكون من 322 مادة، تتوزع بين 254 مادة تتعلق بالقطاع الفلاحي، و68 مادة بالقطاع الصناعي. وتعتبر سنة 1997 سنة الأساس لحساب هذا المؤشر.

وكما هو الشأن بالنسبة لأثمان التقسيط، هناك مواد تلاحظ أسبوعيا، كاللحوم في المذبحة البلدية، والبيض والخضر والفواكه بسوق الجملة بن سودة، وأخرى تتم معاينتها مرة كل شهر، بصفتها مواد لا تعرف أثمانها تغييرات سريعة.

3.2. البحوث الوطنية حول الإنتاج والظرفية الاقتصادية لدى المقاولات

1.3.2. الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني: سنة الأساس 2010

خلال سنة 2020، واصلت المديرية الجهوية إنجاز البحث حول الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني. ويساعد هذا المؤشر الإحصائي على تتبع تطور نشاط هذه القطاعات اعتمادا على عينة تم تحديدها في إطار المراجعة، في حوالي 100 مقاولة تشتغل داخل تراب الجهة، ذات أنشطة إنتاجية. وتقيس الأرقام الاستدلالية للإنتاج في كل فترة زمنية الكميات بالحجم التي تنتج في المعامل والمناجم والمقالع الموجودة بالتراب الوطني، حتى يتسنى تتبع تطور الإنتاج الحقيقي. ولهذا المؤشر استعمالات متعددة، منها:

- تتبع تطور النشاط لهذه القطاعات؛
- تشخيص الظرفية الاقتصادية؛
- إعداد الحسابات الوطنية؛
- المقارنة بين نمو الإنتاج الصناعي الوطني ونمو الصناعة في دول أخرى.

2.3.2. الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

واصلت المديرية الجهوية خلال سنة 2020 إنجاز البحث حول الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني الذي يعتمد سنة 2010 كسنة أساس. ويهدف هذا البحث أساسا إلى:

- حساب التطور النسبي للأثمان عند مرحلة الإنتاج للمواد المصنعة محليا، في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن.
- تحديد مجاميع المحاسبة الوطنية؛
- تتبع الظرفية الاقتصادية؛

وقد جندت المديرية الجهوية لهذا البحث، الذي يشمل 72 مقاولة بكل من فاس ومكناس إطارين يقومان شهريا بتجميع أثمان المواد المنتجة، والنوعيات التي تم تحديدها.

وتنشر نتائج هذا البحث شهريا عبر الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma

3.3.2. البحث حول الظرفية لدى المقاولات

واصلت المديرية الجهوية للتخطيط خلال سنة 2020، الإنجاز الميداني للبحث حول الظرفية لدى المقاولات. ويمكن هذا البحث من معرفة آراء وتوقعات أرباب المقاولات، حول نشاطهم الاقتصادي خلال الثلاثة أشهر القادمة وكذا تحصيل النتائج المحققة خلال الثلاثة أشهر الفارطة، في قطاعات الصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية والطاقة والمعادن والخدمات غير المالية.

وتتجلى الأهداف الرئيسية لهذا البحث في:

- تتبع تطور الظرفية الاقتصادية بشكل دوري خلال السنة؛
- الإحاطة بمناحي الظرفية المتعلقة بالمنجزات الحديثة العهد والتوقعات على المدى القصير،
- وضع رهن إشارة مختلف مستعملي إحصائيات الظرفية، معطيات محينة من شأنها الاستجابة لحاجياتهم من أجل القيام بتحليل وتتبع تطور الظرفية الاقتصادية.

وتهم عينة البحث على صعيد المديرية الجهوية، 136 مقاولة تمثل جميع المقاولات المنظمة التي تزاول أنشطتها بقطاعات الصناعات التحويلية والطاقة والمعادن والبناء والأشغال العمومية وكذلك الخدمات غير المالية.

وتتطرق استمارة البحث للمواضيع التالية:

- تطور إنتاج ونشاط المقاولة؛
- التزود بالمواد الأولية؛
- استعمال قدرة الإنتاج؛
- الاستثمارات؛
- أثمنة المبيعات؛
- الوضعية المالية؛
- حالة دفتر الطلبات؛
- اليد العاملة؛
- المناخ الاقتصادي

4.3.2. البحث الظرفي حول تأثير جائحة كورونا على نشـــاط المقـــاولات

الجولة الأولى

في خضم الأزمة العالمية لوباء كورونا وتداعياتها على الجانب الاقتصادي، أطلقت المندوبية السامية للتخطيط بحثا ظرفيا يهدف إلى تقييم الأثر المباشر للأزمة الناتجة عن انتشار وباء كوفيد-19 على وضعية المقاولات بالمغرب، وذلك في الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أبريل 2020 باعتماد الهاتف كوسيلة للتواصل مع الوحدات المعنية بالبحث.

وقد شمل هذا البحث على الصعيد الوطني عينة مكونة من حوالي 4000 مقاولة منظمة تعمل في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والطاقة والمعادن والصيد البحري والتجارة والخدمات التجارية غير المالية.

على صعيد المديرية الجهوية لفاس-مكناس ضمت عينة البحث 774 مقاولة؛ وقد بلغ معدل الإنجاز خلال هذه المرحلة 52 %، أما الوحدات غير المبحوثة فكلها بسبب تعذر الاتصال الهاتفي بها إما لكون الرقم غير مشغل أو خاطئ أو لا يرد.

الجولة الثانية

كان الهدف من المرحلة الثانية لهذا البحث هو معرفة أدق لمستوى استئناف نشاط المقاولات بعد رفع الحجر الصحي، وفهم القيود التي تحول دون انتعاش هذه الأخيرة وكذا تحديد التدابير التي اتخذتها المقاولات للتكيف مع ظرفية ما بعد الحجر الصحي، ويتعلق الأمر بتحديد الصعوبات التي تواجه المقاولات في سعيها لاستئناف نشاطها بعد الإغلاق الذي كان بسبب الحجر الصحي بالنسبة لجل هذه المقاولات .

تم إجراء هذا البحث خال الفترة الممتدة ما بين 3 و15 يوليوز اعتمادا على تقنية تجميع البيانات بمساعدة اللوحات الإلكترونية والهاتف حيث شمل نفس العينة السابقة من المقاولات المنظمة تمثل مجموع الوحدات المنتمية لنفس القطاعات المعنية خلال المرحلة الأولى من هذا البحث.

شملت عينة المرحلة الثانية للبحث على صعيد المديرية الجهوية عدد 756 مقاولة؛ وقد بلغت نسبة إنجاز البحث عند نهاية الفترة المحددة لهذه العملية أيضا حوالي 52%.

الجولة الثالثة

الهدف الرئيسي من المرحلة الثالثة لهذا البحث هو تقييم تطور نشاط المقاولات خلال الفترة ما بين يوليوز إلى دجنبر 2020، ومقارنته مع نفس الفترة قبل الأزمة، وكذا تقييم مستوى أداء المقاولات التي تسعى إلى استعادة الوتيرة الطبيعية لنشاطها. كما يهدف البحث إلى:

- معرفة التحديات التي كان على المقاولات مواجهتها خلال النصف الثاني من سنة 2020 لاستئناف النشاط؛
- تقييم فعالية الإجراءات التي تهدف إلى دعم خزينة المقاولات المتضررة من الأزمة الصحية؛
- تحديد الاستراتيجيات التي تعتمدها المقاولات للتكيف مع السياق الصحي الجديد.

تم إجراء هذا البحث خلال الفترة الممتدة ما بين 21 و30 دجنبر 2020، اعتمادا على نفس التقنية المعتمدة خلال المرحلة الثانية، لدى عينة من 3600 مقاولة منظمة على الصعيد الوطني، تمثل مجموع الوحدات المنتمية كذلك لنفس القطاعات المعنية خلال المرحلة الأولى (الصناعات التحويلية والطاقة والمعادن والبناء والصيد البحري والتجارة والخدمات التجارية غير المالية).

شملت عينة هذا البحث في مرحلته الثالثة، على صعيد المديرية الجهوية 608 مقاولة؛ وبلغ معدل الانجاز خلال المدة المخصصة أكثر من 60 %.

4.2. البحث الوطني الدائم حول الظرفية لدى الأسر

شمل هذا البحث، خلال سنة 2020، على صعيد جهة فاس-مكناس، عينة مكونة من 92 وحدة ثانوية (US) بالوسطين القروي والحضري، حيث يتم سحب 18 أسرة على مستوى كل وحدة ثانوية؛ ويتم إنجاز البحث لدى الأسر المعنية من خلال ثلاث زيارات سنوية، وذلك وفقا للمنهجية العلمية المعتمدة مع تجديد ثلث العينة خلال كل فصل (3 أشهر). وتجدر الإشارة أنه خلال الفصلين الثاني والثالث وجزء من الفصل الرابع تم إجراء البحث بواسطة الهاتف نظرا لظروف جائحة كورونا.

وتهدف هذه العملية إلى:

- حساب مؤشر الثقة لدى الأسر الذي يعتبر مقياسا (بارومتر) لمزاج الأسر؛
- تقييم الأسر للتطورات الماضية والمستقبلية لبعض المؤشرات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي العام للبلاد، كمستوى المعيشة، والبطالة، وتطور الأثمنة، والقدرة على الادِّخار، والقيام بمشتريات هامة...؛
- تتبع آراء الأسر حول بعض المؤشرات المرتبطة بوضعيتهم الخاصة، كالتطورات الماضية والمستقبلية لوضعيتهم المالية ونفقاتهم الاستهلاكية...؛
- دراسة سلوكيات الأسر وتطلعاتهم لشراء أهم التجهيزات المنزلية، وذلك قصد تحسين التوقعات على المدى القصير للطلب؛
- تتبع تقييم الأسر لتطور الخدمات الاجتماعية والإدارية وكذا وضعية حقوق الإنسان والبيئة.

نشر النتائج

- يتم نشر النتائج كل ثلاثة أشهر؛
- تنشر النتائج على شكل مذكرة إخبارية تبين تطور مؤشر ثقة الأسر وتطور المؤشرات المكونة له؛
- توضع النتائج رهن إشارة مختلف المستعملين، وهي قابلة للتحميل من خلال البوابة الالكترونية للمندوبية السامية للتخطيط: "www.hcp.ma"

وتقوم المديرية الجهوية بتجنيد عنصرين من موظفيها كباحثين للقيام بمهمة تجميع المعطيات لدى الأسر، إضافة الى مهمة الإشراف المسندة لإطار آخر. وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد تجميع المعطيات ميدانيا بواسطة اللوحة الإلكترونية ابتداء من شهر أبريل 2017، وذلك من أجل:

- تحديث طرق تجميع واستغلال النتائج باستعمال الوسائل التكنولوجية؛
- اختزال آجال تقديم النتائج؛
- الاستجابة لحاجيات مستعملي المعطيات في أقرب وقت؛
- الرفع من جودة المعطيات.

5.2. البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2019 - 2020

يتمثل الهدف الرئيسي الخاص بهذا البحث في توفير معلومات حول مستوى وبنية و توزيع الدخل المتاح للأسر المغربية، بالإضافة إلى وصف مفصل لمستويات المعيشة، وذلك بهدف المساهمة في بلورة استراتيجية اجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود في إطار المسلسل التنموي الذي تعرفه البلاد و يتعلق الأمر خصوصا :

- اختبار منهجية جديدة لقياس دخل الأسر وتمكين المندوبية السامية للتخطيط من تطوير خبرتها في تصميم وتنفيذ ومعالجة وتحليل البحوث المتعلقة بالدخل ومستوى المعيشة.
- تقدير مستوى وبنية وتوزيع مختلف مصادر الدخل.
- تحيين سلسلة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، الكمية والنوعية، وذلك بهدف توفير المعطيات الكفيلة بتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة.
- قياس حجم المشاكل المتعلقة بظروف معيشة السكان من خلال تحديد الفئات الاجتماعية الفقيرة والمساهمة في بلورة القرارات التي تستهدف الطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل.
- قياس الفقر النسبي والفوارق الاجتماعية والفوارق المجالية المسجلة في مستويات الدخل والمعيشة بين الفئات الاجتماعية وتحديد حجم الطبقة الوسطى وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية.

استمر إنجاز هذا البحث إلى حدود نهاية شهر مارس 2020، وكان من المرتقب أن ينتهي في حدود نهاية شهر أبريل إلا أن تفشي وباء كورونا حال دون بحث جميع الأسر المكونة للعينة وذلك بفعل إجراءات الحجر الصحي التي فرضت من أجل احتواء الفيروس.

وكانت المديرية الجهوية قد عبأت منذ انطلاق البحث في 28 نونبر 2019، فريقا مكونا من مشرف جهوي وأربعة باحثين.

يبين الجدول أسفله توزيع عينة البحث والأسر المبحوثة حسب الأقاليم إلى حدود نهاية مارس 2020

الإقليم أو العمالة	عدد الأسر المكونة للعينة			عدد الأسر المبحوثة
	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	
فاس	130	0	130	70
مولاي يعقوب	0	10	10	10
صفرو	20	20	40	40
بولمان	10	10	20	10
تازة	20	30	50	50
تاونات	10	50	60	60
مكناس	80	10	90	87
إفران	10	10	20	20
الحاجب	20	10	30	30
المجموع	**300**	**150**	**450**	**377**

وهكذا تم بحث 377 أسرة إلى حدود نهاية شهر مارس 2020، وبلغت بالتالي نسبة الإنجاز83,8 %.

6.2. البحث الوطني حول تأثير جائحة كورونا على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسر

الجولة الأولى

يركز هذا الاستطلاع، وهو السلسلة الأولى من هذه البحوث الخاصة بالأسر، على تداعيات مرض كوفيد-19 على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر المغربية، بحيث يبحث في التغييرات المحتملة في الظروف المعيشية والمادية، والسلوك تجاه الحجر الصحي، وكذا الوصول إلى الخدمات الصحية. كما يهدف إلى التعرف على ظروف التعليم عن بعد واهتمامات الأسر.

وقد انطلق البحث على مستوى جهة فاس-مكناس ابتداء من 14 أبريل إلى غاية 24 من نفس الشهر، وقد سبقه تكوين عن بعد في مختلف جوانب البحث باستعمال اللوحات الالكترونية. واعتمد في إنجاز هذا البحث على العينة التي استخدمت في البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر الذي تم إجراؤه خلال الفترة ما بين دجنبر 2019 ومارس 2020. حيث تم ربط الاتصال عبر الهاتف بأرباب الأسر من أجل رصد مختلف آرائهم حول تأثير الجائحة.

تتوزع عينة البحث على مستوى الجهة كما يلي:

أسر مبحوثة كليا	رفض	أسر مبحوثة جزئيا	هاتف غير متاح	هاتف غير صحيح
312	6	1	9	1

الجولة الثانية

تم إنجاز هذا البحث خلال الفترة الممتدة من 15 يونيو إلى غاية 24 من نفس الشهر، ويعتبر السلسلة الثانية من البحوث التي تعنى برصد تأثير الجائحة على الأسر المغربية. ويهدف أساسا إلى :

- فهم تداعيات كوفيد 19 على قدرة الأسر على الوفاء بالتزاماتها المالية أو تلبية احتياجاتها الأساسية (الكراء، القروض، الرسوم المدرسية وما إلى ذلك)
- مراقبة تطور السلوك الوقائي للأسر خلال فترة رفع الحجر الصحي.
- فهم أفضل للمحددات التي يُرجح أن تؤثر على انتشار الوباء، ولا سيما عدم احترام التدابير الصحية في أماكن العمل والأماكن العامة.
- فهم أي تغيرات في عادات الاستهلاك لدى الأسر بعد أي رفع حجر صحي محتمل (السفر ، الترفيه ، الزيارات العائلية ، الصلاة الجماعية ، إلخ).
- فهم كيفية تنظيم ممارسات أفراد الأسرة في سياق الحجر الصحي: مشاكل العلاقات داخل الأسرة وتقاسم المهام المنزلية ...
- فهم أثر قرار وزارة التربية الوطنية بشأن عدم استئناف الدروس الحضورية وإلغاء أو تأجيل الامتحانات، على انتظام متابعة التكوين عن بعد.
- معرفة شروط الوصول إلى البنية التحتية الصحية في ظل الحجر الصحي مع مقاربة النوع.
- إضفاء الطابع الفردي على الآثار الاقتصادية للوباء حسب الحالة في المهنة للأفراد.
- فهم التأثيرات المتباينة للأزمة الصحية على فئات مختلفة من السكان (رجال مقابل نساء، أولاد مقابل بنات).

إنجاز البحث على مستوى الجهة، تم عبر الهاتف واستهدف نفس عينة البحث خلال الجولة الأولى التي تجاوبت مع الاتصالات الهاتفية وتتوزع كالتالي :

الأسر الواجب بحثها	أسر مبحوثة كليا	أسر مبحوثة جزئيا	هاتف غير متاح	رفض
311	296	2	7	6

7.2. البحث الوطني حول تأثير جائحة كورونا على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين

بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أجرت المندوبية السامية للتخطيط بحثا حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي لوباء كوفيد19 على السكان اللاجئين المقيمين في المغرب. الهدف الرئيسي من هذه العملية هو فهم:

- تأثير وباء كوفيد19 على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين في المغرب؛
- مدى وصول اللاجئين إلى الخدمات الاجتماعية (الصحة ، التعليم ، إلخ) ؛
- سلوك أفراد مجتمع اللاجئين في سياق الحجر الصحي...

امتد هذا البحث، من 2 يونيو إلى غاية 7 من نفس الشهر، وشمل عينة على المستوى الجهوي بلغت 61 أسرة من اللاجئين. وقد تم تعبئة باحثين (2) لإنجاز البحث على المستوى الجهوي. وقد تم إنجاز هذا البحث أيضا بواسطة الهاتف، باستخدام طريقة التجميع اعتمادا على اللوحات الإلكترونية؛ وبلغ معدل الإنجاز 100%.

8.2. البحث السنوي لدى المقاولات

البحث السنوي لدى المقاولات، هو بحث يهم مجموع التراب الوطني ويخص المقاولات التي تشتغل في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات والطاقة والمعادن والصيد البحري. ويهدف هذا البحث أساسا إلى:

- تقييم وتتبع تطور أهم المؤشرات الاقتصادية (رقم المعاملات، الإنتاج، القيمة المضافة، التشغيل، الاستثمار...)؛
- تحيين قاعدة المعطيات المساهمة في إعداد مختلف الحسابات الوطنية ووضع نظام متكامل للمعلومات الاقتصادية؛
- توفير مصدر ومرجعية دقيقة للمعطيات الإحصائية ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين من فاعلين اقتصاديين ومتخذي القرار للقيام بتحاليل دقيقة لأنشطتهم وكذا إعداد استراتيجيات التنمية للقطاعات المعنية.

يهتم هذا البحث بنشاط المقاولات خلال سنتي 2018 و2019 ويعنى بتلك المنظمة أي التي تتوفر على محاسبة.

وقد عبأت المديرية الجهوية مشرفا و6 باحثين تكلفوا بتجميع المعطيات على مستوى تراب الجهة ابتداء من أواخر شهر نونبر2020، وتم لأول مرة استعمال لوحات إلكترونية في تحصيل المعطيات.

وتتوزع عينة البحث كما يلي :

الاستمارات الواجب ملؤها على الصعيد الجهوي	
عن سنة 2018	577
عن سنة 2019	646
المجموع	1223

9.2 إحصائيات البناء

نظرا للأهمية التي يكتسيها قطاع البناء في التنمية الاقتصادية، باعتباره أحد أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي، فإن المندوبية السامية للتخطيط تعمل على تجميع الإحصائيات الخاصة به بصفة مستمرة.

وعلى هذا النحو، تقوم المديرية الجهوية للتخطيط لجهة فاس – مكناس على صعيد جميع وحداتها، باستقبال ومراقبة وترميز المطبوعات الخاصة بإحصائيات رخص البناء، التي ترد عليها من الجماعات ذات الطبيعة الحضرية، وتحصيلها بواسطة برنامج معلوماتي معد لهذه الغاية، مع الحرص على تصفية الجذاذات من الأخطاء.

بالنسبة لعدد الرخص المتوصل بها الى غاية متم سنة 2020، فقد وصل إلى 3085 رخصة؛ حوالي 62 % منها، تم تسجيلها بمدن عمالتي فاس ومكناس.

رخص البناء المتوصل بها حسب العمالة والإقليم -2020-

العمالة أو الإقليم	رخص البناء
فاس	835
مكناس	1064
تازة	346
صفرو	119
إفران	100
مولاي يعقوب	--
تاونات	98
بولمان	323
الحاجب	200
المجموع	3 085

3. ميدان التوثيق والإعلام

إن توفير المعلومات للباحثين من أولويات المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط بجهة فاس مكناس، وذلك تماشيا مع قناعتها بأن كل تطور جهوي، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، يظل رهينا بمدى توفر وتنوع ودقة المعطيات للباحثين بشكل شمولي، ومدى مواكبتها للمستجدات على الصعيد الجهوي.

وهكذا تمكنت المديرية من تقريب المعلومات من الباحثين، سواء منها الرقمية أو النصية، مستجيبة بذلك لتطلعاتهم ورغباتهم المعرفية، إذ قامت المديرية في هذا الإطار بعدة أنشطة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3. صيانة وتحيين المواقع الإلكترونية للمديرية

بهدف تعميم الولوج إلى المعلومة الإحصائية وتبسيط تصفح واستغلال الوثائق من طرف جميع المستعملين والباحثين أينما وجدوا، اعتمدت المديريات الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط خلال السنوات الاخيرة تكنولوجيا "الشبكة العنكبوتية" لنشر المعطيات الإحصائية ومختلف إصداراتها، وذلك عبر إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بها داخل بوابة المندوبية السامية للتخطيط: **www.hcp.ma**

وتماشيا مع التنظيم الإداري الجديد للمصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط، التي جعلت من المديرية الجهوية لفاس-مكناس وحدة تضم إضافة لمقرها بفاس، مديرية إقليمية بمكناس ومصلحة إقليمية بتازة، فقد كان لزاما في البداية إجراء بعض التعديلات الأولية على المواقع الإلكترونية للمديرية في أفق إجراء إصلاح شامل وجذري لها قصد مسايرة التنظيم الجديد ومسلسل الجهوية المتقدمة. وهكذا أصبحت المديرية الجهوية تتوفر على موقعين إلكترونيين: الموقع (**www.hcp.ma/region-fes**)، وتشرف على تدبيره وتتبعه مصلحة التوثيق وتدبير المعلومات بالمديرية الجهوية بفاس، والموقع (**www.hcp.ma/region-meknes**)،وتشرف على تدبيره وتتبعه، خلية التوثيق والإعلام بالمديرية الإقليمية بمكناس.

2.3. استقبال الباحثين

يعتبر استقبال الباحثين من أولويات مصلحتي التوثيق، سواء بمقر المديرية الجهوية بفاس أو المديرية الإقليمية بمكناس، إذ أن كل عمليات ومراحل السلسلة الوثائقية، التي تخضع لها الوثائق، هدفها خدمة الباحثين والاستجابة لمتطلباتهم من المعلومات النصية أو الرقمية، حيث يتم وضع كل الوثائق المتوفرة تحت تصرفهم وإذا اقتضى الأمر، إرشادهم إلى مصادر معلومات خارجية كفيلة بالاستجابة لمتطلباتهم من المعلومات. كما يتم توجيه الباحثين إلى البوابة الإلكترونية للمندوبية السامية للتخطيط وكذا الموقعين الإلكترونيين للمديرية الجهوية، واللذين أصبحا يلاقيان إقبالا كبيرا من طرف الباحثين.

وتجدر الإشارة إلى أن حالة الطوارئ التي يعيشها المغرب منذ شهر مارس 2020، والقيود الاحترازية لتفادي انتشار وباء كوفيد 19، اضطرت المديرية إلى إغلاق أو تخفيض الاستقبال إلى أدنى مستوى بمكتباتها بكل من فاس ومكناس في وجه العموم، وتوجيه مختلف الباحثين ومستعملي الإحصائيات إلى الصفحات الإلكترونية للمديرية أو تلبية بعض الطلبات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني. الشيء الذي يفسر ضعف عدد الاطلاعات بعين المكان لفائدة عدد الاطلاعات عن بعد بالموقعين الإلكترونيين للمديرية الجهوية والإقليمية، كما هو مبين في الجداول الموالية:

عدد الاطلاعات في عين المكان خلال سنة 2020

مهنة المستفيد	مكتبة المديرية بفاس	مكتبة المديرية بمكناس
تلميذ	32	08
أستاذ	13	09
موظف	08	12
طالب / باحث	35	34
آخر	01	13
المجموع العام	**89**	**76**

عدد الاطلاعات والزيارات للموقعين الإلكترونيين خلال سنة 2020

الشهر	عدد الزوار	عدد الزيارات	عدد التصفحات
موقع المديرية الجهوية - فاس	29.985	32.378	77.776
موقع المديرية الإقليمية مكناس	13.732	15.046	25.841
المجموع العام	43.717	47.424	103.617

3.3.معالجة الوثائق

تكتسي عملية معالجة الوثائق أهمية بالغة ضمن عمليات السلسلة الوثائقية. وترتكز أساسا على تسجيل، ووصف، وفهرسة وتبويب الوثائق التي ترد على المصلحة، سواء منها المنتجة من طرف المديرية نفسها أو المتوصل بها من طرف المصالح الخارجية. ويتم ذلك بشكل مبسط وسلس يتماشى وخصوصيات الرصيد الوثائقي المتوفر، الشيء الذي من شأنه تسهيل عملية ترتيب واسترجاع الوثائق في وقت وجيز وبالتالي، الاستجابة بشكل مناسب لطلبات الباحثين.

ويعتمد هذا التصنيف على تبويب موضوعاتي كالتالي:

- الإحصائيات؛
- البحوث الإحصائية؛
- الإحصاءات العامة؛
- الدراسات؛
- التخطيط؛
- تقارير الأنشطة.

4.3. توزيع الوثائق

قامت المديرية الجهوية بتوزيع عدد مهم من الوثائق الإحصائية والتحليلية، المتعلقة بالنشرات والدراسات السوسيو ديموغرافية والاقتصادية، سواء منها الصادرة عن المديرية الجهوية او التي ترد عليها من مختلف مرافق المندوبية السامية للتخطيط؛ وذلك خصوصا لفائدة المؤسسات الجامعية والمدارس العليا بالجهة، وقد خص التوزيع الوثائق التالية:

- النشرة الإحصائية الوطنية برسم سنوات 2015 - 2016 -2017 - 2018؛
- المغرب في أرقام برسم سنوات 2015 - 2016 -2017 - 2018؛
- المونوغرافيات الجهوية والإقليمية؛
- التقارير الجهوية والإقليمية لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014؛
- النشرة الإحصائية الجهوية برسم سنوات 2015 - 2016 -2017 - 2018؛
- الإسقاطات الديموغرافية لعمالات وأقاليم وجماعات جهة فاس-مكناس 2014-2030؛

وتجدر الإشارة بأن بعضا من هذه الوثائق قد تم توزيعها على شكل وثائق رقمية حسب طلبات مختلف المستعملين.

4. ميدان تسيير الموارد البشرية والمالية واللوجستية

تناط بكل من مصلحة الموارد البشرية والشؤون العامة على صعيد المديرية الجهوية بفاس، ومصلحة تدبير الوسائل على صعيد المديرية الإقليمية بمكناس المهام التالية:

- تدبير الشؤون الإدارية والعامة للموظفين العاملين بالمديرية،
- تدبير وترشيد الوسائل المالية والمادية الموضوعة رهن إشارتها، وذلك بتنسيق مع مصالح وأقسام مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة،
- توفير جميع الشروط التنظيمية واللوجستية لدعم وإنجاح كل العمليات والأشغال المنوطة بالمديرية الجهوية.

ويتكون الهيكل التنظيمي الداخلي الخاص بهما من 6 مكاتب:

- مكتب الموظفين؛
- مكتب المحاسبة؛
- مكتب المعدات؛
- مكتب رحب السيارات؛
- مكتب الضبط
- مكتب الصفقات العمومية بمقر المديرية الجهوية بفاس والذي أضيف منذ توليها إبرام الصفقات العمومية سنة 2017

1.4. مكتب الموظفين

يقوم مكتب الموظفين بتدبير الموارد البشرية المنتمية للمديرية الجهوية وبالتتبع المنتظم لملفات الموظفين وشؤونهم الإدارية والاجتماعية، من خلال التنسيق المحكم والتواصل المستمر مع قسم الموارد البشرية التابع للمديرية المركزية للموارد البشرية والشؤون العامة بالرباط.

وحتى يتسنى له ذلك، يقوم هذا المكتب:

- بتتبع مسار الحياة الإدارية للموظفين وذلك بتكوين ملف لكل موظف، يتضمن كل الوثائق التي تهم حياته المهنية والإدارية، من عطل (إدارية، استثنائية ومرضية) وإجراءات تأديبية، ومراقبة المواظبة والحضور، وقرارات الترقية، وتنظيم المداومة والحراسة، واللجان المتساوية الأعضاء؛
- بتشخيص حاجيات الموظفين في مجال التكوين المستمر واقتراحها على المصالح المركزية.

ورغم توفر المديرية على طاقات بشرية مهمة، إلا أن المديرية مازالت تشكو من غياب بعض الاختصاصات، ونذكر بالخصوص مجالي الإعلاميات والتدبير الإداري والمالي اللذان أصبحت المديرية، أكثر من أي وقت مضى

في حاجة ماسة إليهما، خصوصا بعد دخول نظام الجهوية الموسعة حيز التنفيذ والشروع في تنزيل مقتضياته، والمهام والاختصاصات التي انضافت إلى المديرية الجهوية، نذكر على وجه الخصوص مهمة إبرام الصفقات العمومية على الصعيد الجهوي.

وإذا كانت المديرية تتوفر على عدد كاف من الأطر، فإنها في المقابل أصبحت تشكو من تقلص عدد الأعوان والمساعدين الإداريين بسبب إحالتهم على التقاعد دون تعويضهم، وبالتالي فقدان فئة من الموظفين راكموا تجربة ميدانية مهمة. ولسد هذا الخصاص، يتم اللجوء في غالب الأحيان إلى خدمات شركات المناولة والوساطة.

وبتاريخ 2020/12/31، بلغ عدد الموظفين بالمديرية الجهوية فاس-مكناس 98 موظفا يتوزعون حسب الوحدات الإدارية التابعة للمديرية الجهوية على الشكل التالي:

المديرية أو المصلحة الإقليمية	الذكور	الإناث	المجموع
المديرية الجهوية بفاس	28	23	51
المديرية الإقليمية بمكناس	20	16	36
المصلحة الإقليمية بتازة	8	3	11
المديرية الجهوية فاس مكناس	**56**	**42**	**98**

أما توزيعهم حسب الصفة أو الدرجة والجنس فهو كالتالي :

الصفة أو الدرجة	ذكور	إناث	مجموع
مدير جهوي	1	0	**1**
مدير إقليمي	1	0	**1**
رئيس مصلحة	6	2	**8**
مهندس	9	9	**18**
إعلامي ممتاز	0	1	**1**
متصرف	5	3	**8**
تقني	11	6	**17**
مساعد إداري	11	15	**26**
مساعد تقني	12	6	**18**
المجموع	**56**	**42**	**98**

وجدير بالذكر، فإن المديرية الجهوية تعرف سنة بعد سنة تقلصا في عدد موظفيها إذ انتقل هذا العدد من 118 سنة 2016 إلى 98 سنة 2020 أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 17%. وهذا التقلص المتسارع ناتج بالأساس عن الإحالة على التقاعد عند بلوغ السن القانوني وعدم تعويضهم.

2.4. مكتب المحاسبة

في إطار تعزيز اللاتمركز الإداري، وتمكين المديريات الجهوية من الانفتاح على محيطها الجهوي والمحلي في إطار الجهوية الموسعة، تضع المندوبية السامية للتخطيط كل الوسائل المالية الضرورية رهن إشارة المديريات الجهوية، لتقوم بدورها كاملا وعلى أحسن وجه ممكن. وفي هذا الصدد، فقد تم خلال سنة **2020** تفويض اعتمادات مالية للمديرية الجهوية فاس-مكناس حسب الميزانيات التالية:

- **ميزانية الاستثمار**: خلال السنة المالية 2020، توصلت المديرية الجهوية فاس – مكناس باعتمادات بلغت 31.300,00 درهما
- **ميزانية التسيير**: خلال سنة 2020، توصلت المديرية الجهوية باعتمادات مالية بلغت قيمتها 5.138.866,29 درهم. وقد تم تخصيص ما يزيد عن 44 % منها، أي مبلغ 2.270.900,00 درهم لتغطية المصاريف المتعلقة بتنقلات الموظفين داخل التراب الوطني، سواء في إطار البحوث الإحصائية أو في إطار المهمات التي تسند إليهم والتكوينات التي يستفيدون منها جهويا ووطنيا.

وبحكم توفر المدير الإقليمي بمكناس كذلك على صفة الآمر بالصرف المساعد، وتوفر المديرية الإقليمية أيضا على مصلحة خاصة بتدبير الوسائل، فالمديرية الإقليمية بمكناس تتمتع بكامل التفويض والصلاحية لتدبير وصرف الميزانية السنوية الخاصة بها.

وهكذا تم صرف الاعتمادات التي فوضت للمديرية الإقليمية بمكناس على الشكل التالي :

ميزانية الاستثمار: بلغت هذه الميزانية **27.697,00** درهما، مفصلة كما يلي:**3.700,00** درهما خصصت أساسا لاقتناء معدات تقنية خاصة بالوقاية من عدوى فيروس كوفيد 19؛

- ✓ **23.997,00** درهما تم تحويلها من ميزانية سنة 2019، لأداء فاتورة الأشغال المتعلقة بتهيئة وترميم مدخل المديرية.

ميزانية التسيير: خلال سنة 2020 توصلت المديرية الإقليمية باعتمادات مالية بلغت قيمتها **868.660,00** درهما تم صرفها كالتالي:

- ✓ **848.600,00** درهما لتغطية مصاريف تنقلات الموظفين داخل التراب الوطني، سواء في إطار البحوث الإحصائية أو في إطار المهام التي تسند للموظفين خارج تراب العمالة ؛
- ✓ **12.060,00** درهما تم تخصيصها لاقتناء مواد التعقيم والتنظيف الخاصة بالوقاية من عدوى فيروس كوفيد 19؛
- ✓ **8.000,00**درهما خصصت لاقتناء لوازم المعدات المعلوماتية.

أما على صعيد المديرية الجهوية بفاس، فقد توصلت برسم سنة 2020، باعتمادات مالية حسب الميزانيتين:

ميزانية الإستثمار: توصلت المديرية الجهوية بمبلغ **27.600,00** درهما صرفت منها % 94,6، على شكل "طلبات سندات" لاقتناء بعض المعدات التقنية : محرارين رقميين لقياس حرارة الجسم، حاسوب وماسح ضوئي وبرمجيات ضد الفيروسات. كما خصصت من هذه الميزانية مبلغا لشراء آلة طابعة وفاكس لفائدة المصلحة الإقليمية للتخطيط بتازة.

ميزانية التسيير: توصلت المديرية برسم سنة **2020**، بمبلغ **4.270.206,29** درهما خصص ثلثه (33,3 %) أي مبلغ **1.422.300,00** درهما لتغطية مصاريف تنقلات الموظفين داخل التراب الوطني، سواء في إطار إنجاز البحوث الإحصائية أو في إطار المهام التي تسند إليهم خارج تراب العمالة أو الإقليم الذي يقطنون به. فيما خصصت مبالغ 16.668,00 درهما لاقتناء لوازم العتاد التقني والمعلوماتي (Toners) و 4.170,00 درهما لشراء لوازم المكتب ومواد الطبع.

أما الحصة المهمة من هذه الميزانية أي ما يقارب **65** % وبالأرقام **2.775.554,29** درهم، فقد تم تخصيصها لتغطية تكاليف الصفقات العمومية القابلة للتجديد، والتي تحمل الأرقام : 01/2017/DRFM و 01/2018/DRFM و02/2019/DRFM تتعلق على التوالي بمراقبة وحراسة مقرات المديرية الجهوية ووحداتها الإدارية، ونظافة وصيانة بنايات المديرية الجهوية ووحداتها، وكراء سيارات بسائقين أو بدون سائقين.

ونشير إلى أنه نظرا لانتهاء مدة الصفقة رقم 01/2017/DRFM المذكورة سابقا بتاريخ 2020/12/31، فقد أبرمت المديرية الجهوية صفقة مع شركة أخرى أواخر سنة 2020 في احترام تام لكل المساطر والإجراءات القانونية التي يحددها المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية. وستدخل هذه الصفقة حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2021.

والجدول أسفله يلخص بوضوح الصفقات المبرمة على صعيد المديرية الجهوية :

رقم الصفقة	سنة إبرام الصفقة	قيمة الصفقة	مدة الصفقة	قابلة للتجديد	بداية الصفقة	المبلغ المؤدى سنة 2020
01/2017/DRFM	2017	300.949,99	3 سنوات	نعم	2018/01/01	300.949,99
01/2018/DRFM	2018	381.782,70	3 سنوات	نعم	2019/01/01	381.782,70
02/2019/DRFM	2019	2.092.821,60	5 سنوات	نعم	2019/10/07	2.092.821,60
01/2020/DRFM	2020	619.953,96	3 سنوات	نعم	2021/01/01	-
المجموع						**2.775.554,29**

وللتذكير، فإن صرف هذه الميزانيات يتم عبر منظومة التدبير المندمج للنفقات العمومية، أو ما يعرف ب (GID) الذي هو عبارة عن وعاء تقني ومعلوماتي، يُمَكِّن من التدبير المحكم والسريع والشفاف، في إطار نظام مندمج للتدبير بين جميع المتدخلين في عملية صرف الميزانية، من آمرين بالصرف ومراقبي ومحاسبي الخزينة العامة.

وفي نفس الإطار، فقد واصلت المديرية الجهوية خلال سنة 2020، صرف جميع تعويضات التنقل للموظفين عبر تحويلات مباشرة لحساباتهم البنكية الخاصة، تطبيقا للدورية رقم TGR/24 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 22 فبراير 2014.

3.4. مكتب المعدات

من بين المهام المنوطة بهذا المكتب:

- تلبية طلبات وحاجيات الموظفين فيما يخص المعدات واللوازم المكتبية؛
- تتبع المخزون من المقتنيات في السجل الخاص بذلك؛
- القيام بجرد لكل المعدات والعتاد بالمديرية وتسجيل المقتنيات الجديدة؛
- ضبط حاجيات المديرية من العتاد التقني والمعلوماتي وصيانة وإصلاح المعدات المتواجدة؛
- إحالة المعدات المتلاشية على مصالح أملاك الدولة؛
- وضع مقترح للمشتريات للسنة المالية الموالية.

4.4. مكتب رحب السيارات

يضم رحب السيارات التابع للمديرية الجهوية ما مجموعه 32 سيارة، منها 4 سيارات مصلحة تابعة للدولة. أما الباقي فهي سيارات مكتراة : 24 منها عبر صفقة رقم 02/2019/DRFM أبرمتها المديرية الجهوية و 4 سيارات وضعتها مديرية الإحصاء رهن إشارة المديرية الجهوية في إطار الصفقة رقم 03/2019/DS .ويتوزع عدد السيارات إلى غاية 2020/12/31 حسب كل وحدة إدارية على الشكل التالي:

الوحدة الإدارية	سيارات الكراء	سيارات الدولة	المجموع
المديرية الجهوية فاس	14	3	17
المديرية الإقليمية مكناس	10	-	10
المصلحة الإقليمية تازة	4	1	5
الجهة	**28**	**4**	**32**

ومن جهة أخرى، يعتبر الدور الذي يضطلع به هذا المكتب ذا أهمية كبيرة، حيث يقوم ب:

- وضع جذاذات السيارات لتتبع الحالة الميكانيكية والصيانة؛
- تأطير السائقين إداريا وتوعيتهم للحفاظ على السيارة الموضوعة رهن إشارتهم؛
- تتبع استهلاك الوقود على مستوى المديرية الجهوية بفاس والمديرية الإقليمية بمكناس والمصلحة الإقليمية بتازة.
- تدبير سيمات الماء والكهرباء عل صعيد المديرية الجهوية والفروع التابعة لها.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن تدبير وسائل النقل بشكل عقلاني يعتبر من بين أصعب المهام التي تقوم بها المصلحة، لاسيما بعد الإجراءات الأخيرة التي اتخذت لترشيد الوسائل المتاحة، وتجنب التبذير. ولبلوغ الهدف، تقوم المصلحة بعدة عمليات، منها:

- وضع برنامج شهري لاستعمال السيارات على أساس كل العمليات المبرمجة؛
- تتبع الاستهلاك من الوقود على مستوى كل سيارة ؛
- تتبع إصلاح سيارات الدولة الموضوعة رهن إشارة المديرية؛
- تتبع استهلاك سيمات النقل البري؛
- تتبع استهلاك سيمات الإصلاح؛
- تدبيراستهلاك بطاقات الطريق السيار.

فيما يخص استهلاك سيمات الوقود خلال سنة 2020 من طرف المديرية الجهوية بجميع فروعها، فقد بلغت قيمة الاعتمادات المستهلكة 250 000,00 درهما. أما قيمة استهلاك سيمات الإصلاح فقد وصلت إلى 2 880,00درهما فقط. فيما وصلت قيمة سيمات النقل البري المتوصل بها 2 500,00 درهم استهلك منها حوالي 1500,00 درهما. ونشير أن المديرية الجهوية توصلت كذلك بما يعرف جواز (pass jawaz) عوض البطائق العادية الخاصة بالطريق السيار. وتتم تعبئتها عند نفاذ رصيدها من طرف المصالح المركزية بتنسيق مع المصالح المختصة.

ومقارنة مع سنة 2019، فقد لوحظ انخفاض كبير خلال سنة 2020، في استهلاك جميع السيمات المذكورة وصل إلى 50 % بالنسبة لسيمات الوقود و84 % بالنسبة لسيمات الإصلاح.

ويعزى هذا الانخفاض الجلي إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المندوبية السامية للتخطيط للوقاية من جائحة كوفيد 19 التي صادفت سنة 2020. ومن بين هذه الإجراءات المتخذة نذكر: إنجاز البحوث

الإحصائية عبر الاتصال الهاتفي عوض الاتصال المباشر مما قلل من حركية السيارات وبالتالي من استهلاك السيمات المرتبطة بالتنقل.

وبخصوص سيمات الماء والكهرباء، فقد توصلت المديرية الجهوية برسم سنة 2020 ب 120.000,00 درهما استهلك منه 91.700,00 درهما على مستوى المديرية الجهوية بفاس وفروعها المديرية الإقليمية بمكناس والمصلحة الإقليمية بتازة والباقي تم إرجاعه إلي المصالح المركزية.

وجميع هذه العمليات المذكورة، تمر عبر تطبيق معلومياتي على الانترنيت سهل الاستعمال، والذي يمكن من تبرير كل الاستهلاكات السالفة الذكر (سيمات الوقود والإصلاح، والنقل البري...) وللحصول على مختلف السيمات المذكورة، يتم تقديم طلبات إلكترونية مسبقة بتنسيق تام مع المصالح التابعة لمديرية الموارد البشرية والشؤون العامة.

وفي إطار تكثيف المراقبة والتتبع اللازمين لسيارات الكراء المعبئة في إطار البحوث الوطنية وضبط تنقلات السائقين والتجاوزات المحتملة، تم تزويد جميع السيارات المكتراة في إطار مختلف الصفقات المبرمة بنظام GPS.

5.4. مكتب الضبط

يهتم هذا المكتب بالعلاقات التي تربط المديرية بمحيطها الخارجي جهويا ووطنيا، ويقوم الموظفون به بالمهام التالية:

- تسجيل المراسلات الواردة على المديرية والصادرة عنها، بطريقة تسلسلية؛
- توزيع المراسلات على المصالح، حسب تعليمات وملاحظات المديرين؛
- نسخ المراسلات والاحتفاظ بها بالأرشيف (الربائد)، تحسبا لكل حاجة مستقبلية.

وهكذا تم تسجيل عدد المراسلات بمكاتب الضبط خلال سنة 2020 على الشكل التالي:

	صادرات	واردات
المديرية الجهوية بفاس	229	156
المديرية الإقليمية بمكناس	147	211
المجموع	**376**	**467**

وبالموازاة مع الأنشطة الاعتيادية، تحرص المصلحة على حضور الدورات التكوينية التي تنظمها مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة لفائدة الموظفين في إطار برنامجها السنوي للتكوين المستمر وذلك لتنمية قدراتهم وتحسين كفاءاتهم المهنية. إلا أنه خلال سنة 2020، لم يعرف هذا البرنامج إلا إنجاز دورة واحدة استضافتها المديرية الإقليمية، يومي 6 و7 فبراير 2020، من تنظيم مديرية الموارد البشرية

والشؤون العامة حول موضوع «**les intérêts moratoires**» لفائدة بعض أطر المديريات الجهوية والإقليمية: (فاس-مكناس، الرشيدية، الشرق، الرباط، طنجة تطوان الحسيمة، القنيطرة)؛

6.4. مكتب الصفقات العمومية

جميع طلبات العروض والصفقات العمومية كانت منحصرة على مستوى المديريات والمصالح المركزية للمندوبية السامية للتخطيط. لكن مع تنزيل نظام الجهوية الموسعة، أصبحت المديرية الجهوية على غرار باقي المديريات الجهوية، مطالبة بإبرام صفقات عن طريق طلبات عروض مفتوحة. وبالفعل، نجحت المديرية بإبرام أول صفقة قابلة للتجديد خلال سنة 2017 والثانية سنة 2018 وصفقتين سنة 2019 وصفقة واحدة سنة 2020.

وقد كان لمديرية الموارد البشرية دور هام في تأطير وتنسيق ومرافقة المديرية في جميع مراحل هذه التجربة خصوصا عند إبرام أول صفقة سنة 2017 . وفي هذا الإطار ولنفس الغرض، تم إحداث مكتب خاص بالصفقات العمومية على مستوى المديرية الجهوية، مهمته هي مد وتزويد المشاركين بالمعلومات الكافية حول الصفقة وكذلك تتبع إنجازها مع الحفاظ على كل الوثائق المرتبطة بها. إلا أنه وأمام تزايد عدد الصفقات، وجب تعزيز هذا المكتب بأطر أخرى ضمانا لمردودية وجودة عاليتين.

ملحق

أهم المنتديات والتظاهرات والأنشطة التي شارك فيها

مسؤولو وأطر المديرية الجهوية لفاس-مكناس

- حضور ورش"PROMOTION DE L'EMPLOI DES JEUNES EN MILIEU RURAL" وذلك يوم الخميس 16 يناير 2020، بمقر ANAPEC فاس؛
- يوم دراسي من تنظيم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات(ANAPEC) بشراكة مع وكالة التعاون الألماني(GIZ) حول موضوع «Amélioration du revenu et intégration économique des jeunes» بمقر الوكالة بإقليم الحاجب و ذلك يوم **17** يناير 2020، حيث قدم السيد المدير الإقليمي للتخطيط عرضا حول المؤشرات التي تنتجها المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بالتشغيل؛
- حضور اجتماع تقديم مشروع المخطط الجهوي للتشغيل، وذلك يوم الجمعة 17 يناير 2020 بمقر جهة فاس مكناس؛
- Atelier de présentation du rapport provisoire de la mission II relative à l'élaboration d'un Schéma Régional de préservation de l'Environnement et de lutte contre les changements Climatiques، وذلك يومي 21 و22 يناير 2020 بفندق بارسيلو فاس؛
- حضور La rencontre régionale à l'occasion du lancement du programme national d'approvisionnement en eau potable et d'irrigation 2020-2027، وذلك يوم الجمعة 24 يناير 2020 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- يوم دراسي ثاني من تنظيم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) بشراكة مع وكالة التعاون الألماني(GIZ) حول نفس الموضوع السابق بمقر الوكالة بإقليم الحاجب، وذلك يوم **31** يناير 2020؛
- استضافت المديرية الإقليمية بمكناس، يومي 6 و7 فبراير 2020، دورة تكوينية من تنظيم مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة حول موضوع «**les intérêts moratoires**» لفائدة بعض أطر المديريات الجهوية والإقليمية: (فاس-مكناس، الرشيدية، الشرق، الرباط، طنجة تطوان الحسيمة، القنيطرة)؛
- يوم دراسي من تنظيم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس حول موضوع **البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات: التنزيل والانتظارات** وذلك يوم 20 فبراير 2020؛
- Atelier de présentation et de formation sur le système d'Information Régional de l'Environnement et du Développement Durable (SIREDD) au profit des membres du réseau Régional de partage et d'échange d'information environnementale، وذلك يومي 27 و28 فبراير 2020 بفندق منزه زلاغ فاس؛

- ورشة جهوية من تنظيم جامعة مولاي إسماعيل بشراكة مع المرصد الوطني للتنمية البشرية حول موضوع **وضعية الأطفال في المغرب** وذلك يوم 19 مارس 2020؛
- حضور تدريب عملي عن بعد حول PROMOTION DE L'EMPLOI DES JEUNES EN MILIEU RURAL"، من تنظيم ANAPEC فاس، أيام 23، 24 و 25 يونيو 2020؛
- حضور ورشة عمل حول «L'environnement Régional des Affaires- comité de Veille Economique Régional»، وذلك يوم الجمعة 26 يونيو2020 بمقر المركز الجهوي للاستثمار فاس؛
- حضور ورشة عمل حول «L'environnement Régional des Affaires- comité de Veille Economique Régional»، وذلك يوم الجمعة 03 يوليوز 2020 بمقر المركز الجهوي للاستثمار فاس؛
- Comité de Veille Economique Régional / atelier de travail « Préfecture de Fès »، وذلك يوم الجمعة 07 غشت 2020 بمقر المركز الجهوي للاستثمار فاس؛
- Comité de Veille Economique Régional وذلك يوم الثلاثاء 11 غشت 2020 بمقر عمالة إقليم مولاي يعقوب فاس؛
- ندوة علمية افتراضية من تنظيم وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بتعاون مع الاتحاد الأوروبي، حول **مؤشرات جودة مواكبة الأطفال في مجال الحماية** وذلك يومي 2 و3 نونبر 2020؛
- حضور ورشة عمل حول Programme «Rendre la Gestion et l'Elimination des polychlorobiphényles (PCB) Durable au Maroc» / Atelier de Sensibilisation، وذلك يوم 27 نونبر 2020 بفندق بارسيلو فاس؛
- حضور محاضرة وطنية حضورية برحاب كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس حول موضوع **الإدارة القضائية أي نموذج للحكامة**، وذلك يوم 18 دجنبر 2020؛
- محاضرة وطنية حضورية من تنظيم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس حول موضوع **«Les nouvelles opportunités du Sahara Marocain après les déclarations du Président Américain»**، وذلك يوم 22 دجنبر 2020.
- حضور ورشة PROMOTION DE L'EMPLOI DES JEUNES EN MILIEU RURAL"، وذلك يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2020 بمقر ANAPEC فاس.

المديرية الجهوية
فاس- مكناس
صندوق البريد: 15 أ، أكدال، فاس.
الهاتف: 05 35 62 49 28/29
الفاكس: 05 35 62 15 01
www.hcp.ma/region-fes